

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٤٩**

الثلاثاء، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

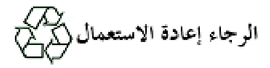
الرئيس:	السيد إلكن	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غيليرمي
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير بارهام
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها (S/2009/302)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها (S/2009/302)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موتابوبا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة ماريا لويسا ريبيرو فيوتي، رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا – بيساو في لجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة فيوتي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/302، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد موتابوبا والسيدة فيوتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبو.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون مع المجلس اليوم وأن أقدم التقرير الخامس والثلاثين للأمين العام (S/2009/302) عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

وعلى وجه الخصوص، أود أن أحيط المجلس علما باستمرار التوترات السياسية والعسكرية التي أعقبت اغتيال الرئيس فييرا ورئيس الأركان العامة، الجنرال تاغمي نا واي، والتحضيرات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتوصيات بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

لقد اهتزت حالة الهدوء الظاهري التي أعقبت اغتيال الرئيس فييرا والجنرال تاغمي في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ عندما قتل في منزله وزير الإدارة الإقليمية المرشح للانتخابات الرئاسية، السيد باسيرو دابو، على يد مسلحين في ساعات الصباح الأولى من ٥ حزيران/يونيه. وقتل عضو بارز آخر في البرلمان وكان وزيرا سابقا للدفاع، هو السيد هيلدر بروينسا، مع سائقه وحارسه الشخصي في كمين استهدف سيارته في الوقت نفسه تقريبا. وأبلغ جهاز المخابرات التابع للدولة بأن كلا الرجلين كانا يقاومان توقيفهما بزعم ضلوعهما في محاولة انقلاب. وجرت اعتقالات أخرى أيضا فيما يتعلق

بهذا الانقلاب المزعوم، بما في ذلك اعتقال رئيس وزراء سابق، هو السيد فاوستينو إمبالي.

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، وقعت هذه الحوادث العنيفة عشية الإطلاق الرسمي للانتخابات الرئاسية وهددت بعرقلة الجدول الانتخابي. وانسحب من السباق على رئاسة الجمهورية أحد المرشحين، هو السيد بيدرو إنفاندا، وهو أيضا محامي رئيس أركان البحرية السابق بوبو نا تشوتو. وهذا يقلص عدد المرشحين من ١٣ إلى ١١ مرشحا.

ومع ذلك، أود أن أشدد على أن التحضيرات لتنظيم الانتخابات فضلا عن التحضيرات للمراقبة الدولية للانتخابات، ما زالت، في الوقت الراهن، تسير في الاتجاه الصحيح. وخلال زيارة وكيل الأمين العام باسكو إلى غينيا - بيساو في ١٣ حزيران/يونيه، أكد الرئيس المؤقت ريموندو بيريرا على أن الانتخابات الرئاسية ستجري كما هو مقرر لها في ٢٨ حزيران/يونيه.

ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتنسيق أنشطة المراقبين الانتخابيين الدوليين الموفدين من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. كما أن الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وفرادى البلدان ستقوم بنشر مراقبين انتخابيين.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية، فإن الحالة العامة حالة هشة ويوجد إحساس واضح بانعدام الأمن فيما بين النخبة والسكان عموما على السواء، على النحو الذي يثبته رواج الإشاعات بوفاة الرئيس المؤقت للأركان العامة، مما سبب الذعر فيما بين السكان في غينيا - بيساو. واضطر القائد إندوتا لإجراء مقابلة إذاعية لإثبات أن الإشاعة لا أساس لها من الصحة، ليس من أجل تبديد مخاوف السكان عموما فحسب، بل أيضا لتبديد مخاوف مؤيديه في صفوف القوات المسلحة.

كما أن هناك درجة عالية من انعدام الثقة والتشكك، وخاصة فيما يتعلق بالتقارير التي تفيد بأن اثنين من السياسيين قتلا لأنهما قاوما الاعتقال. ووقعت أربعة حوادث عنف كبيرة و/أو محاولات انقلاب مزعومة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وهذه ليست بالظروف المثالية لإجراء انتخابات سلمية، بالطبع.

أما بخصوص لجنة التحقيق، فإن التحقيقات في اغتيال الرئيس فييرا والجنرال تاغمي نا واي ما زالت جارية. وانتهى التحقيق الموازي الذي أجراه الجيش في الانفجار الذي أودى بحياة الجنرال تاغمي، وسُلم التقرير إلى الحكومة. وشككت لجنة التحقيق التي يرأسها المدعي العام بصحة التحقيق العسكري وشكت من عدم تعاون الجيش.

وبعثت الحكومة رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو إلى الأمين العام تطلب فيها إنشاء لجنة دولية للتحقيق في حادثتي الاغتيال اللتين أسفرتا عن مقتل الرئيس فييرا والجنرال تاغمي. كما دعت الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وتجمع دول الساحل والصحراء إلى مساعدة اللجنة الدولية.

وتعمل الأمم المتحدة حاليا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لضمان حصول اللجنة الوطنية على الدعم الدولي المناسب من الخبرات والدعم اللوجستي. ولا بد من تقديم الدعم الدولي، لأن مسؤولية التصدي للإفلات من العقاب وتقديم الجناة للعدالة يجب أن تبقى على عاتق السلطات الوطنية، وأن ينظر الناس إليها باعتبارها مسعى وطنيا. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن

أن تكسب النظام القضائي في غينيا – بيساو ذا مصداقية في أعين مواطنيها والمجتمع الدولي. إن حضور خبراء دوليين، بطبيعة الحال، له تداعيات أمنية تحتاج إلى دراسة.

وفيما يخص التطورات في مجال حقوق الإنسان، يوجد ستة أشخاص بينهم ثلاثة مدنيون، رهن الاعتقال في مواقع مختلفة للقوات المسلحة في بيساو على ذمة الانقلاب المزعوم في حزيران/يونيه. ومن بين أولئك المدير العام لجهاز الاستخبارات الذي اعتقل لمجرد أنه رفض التوقيع على بلاغ الاستخبارات الصادر في ٥ حزيران/يونيه بشأن وجود محاولة انقلاب. ولم يسلم الجيش بعد الأدلة أو المحتجزين إلى السلطات القضائية على الرغم من مطالب الحكومة له بذلك. وتوقيف المعتقلين حاليا مخالف للقانون، وقد سمح للصليب الأحمر بالاتصال بالمدنيين الثلاثة ولكن لم يسمح للأقارب أو المحامين أو الأطباء بزيارتهم.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، فقد دب الضعف في صفوف الحكومة التي حققت فوزا ساحقا في الانتخابات التشريعية قبل سبعة أشهر، بسبب الشلل الناجم عن الأحداث التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه وتصاعد التحديات المتصلة بالحكم والأمن. ونتيجة لذلك، تحول تركيز الحكومة عن تحقيق وعودها الانتخابية بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. وتضاءل كثيرا الدعم السياسي الذي كانت تحظى به الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بسبب الاستياء من استمرار التأخر في الدفع وإضرابات المعلمين وعدم الاستقرار السياسي والعسكري. وهذا يستدعي أن يعمل الرئيس المنتخب، بصرف النظر عن الحزب الذي ينتمي أو تنتمي إليه – هناك امرأة مرشحة – مع الحزب الذي فاز في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٨ من أجل تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لحكم مستقر للفترة المتبقية من عمر المجلس التشريعي. ويتطلب هذا المسعى أن يسود إنكار الذات في صفوف الطبقة السياسية، على وجه الخصوص، وروح تعاون سليمة بين مؤسسات الدولة. فاستمرار حالة عدم الاستقرار هو ما يريده المفسدون الذين يستفيدون من ضعف الدولة والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

ويتضمن تقرير الأمين العام اقتراحا بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ويأتي هذا الاقتراح إدراكا للحاجة إلى زيادة تعزيز وجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو وفعاليته في هذا الوقت الحرج، حيث يتفشى الفقر ويسود التوتر السياسي وعدم الاستقرار. والمكتب المتكامل لبناء السلام المقترح إنشاؤه سيدعم الجهود التي تبذلها سلطات غينيا – بيساو، وسيركز على إصلاح قطاعي الدفاع والأمن والنهوض بسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وتقوية المؤسسات الوطنية.

كما سيدعم المكتب المتكامل عمل لجنة بناء السلام وسيسهم في تنسيق الجهود الدولية في غينيا – بيساو وتحقيق الترابط بينها. وسيعمل المكتب في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعلى وجه الخصوص، هناك دعوة لإنشاء مكتب متكامل لتنسيق المبادرات العديدة التي يقوم بها المجتمع الدولي في مجال إصلاح قطاع الأمن في غينيا – بيساو. ولن نتمكن من إحداث تغيير حقيقي في إصلاح قطاع الأمن إلا من خلال بذل جهود منسقة ومتماسكة ومتضافرة، والإصلاح شرط لا غنى عنه لتوطيد السلام في البلد.

أود أن أناشد المجلس بأن يدعم ضمان توفير موارد جيدة للمكتب واكتمال ملاكه الوظيفي حتى يتسنى له

الاضطلاع بولايته على نحو فعال وإحداث تغيير حقيقي في حياة شعب غينيا - بيساو.

وفي الختام، فإن التحديات التي تواجه غينيا - بيساو هائلة. وعلى الرغم من أن مسؤولية التصدي لهذه التحديات تقع في المقام الأول على حكومة غينيا - بيساو وشعبها، يجب علينا نحن في المجتمع الدولي أن نواصل العمل ونوفر الدعم اللازم جدا لإجراء إصلاحات هامة في قطاعات العدالة والدفاع والأمن، وكذلك إصلاح الإدارة العامة، وأن نوفر الدعم لعمل لجنة التحقيق، ولإجراء الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية وهو الأمر الأكثر إلحاحا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن وأشكركم، سيدي، على الدعوة الكريمة للاشتراك في هذه المناقشة بصفتي رئيسة التشكيلة المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

أود أن أعرب عن التقدير لممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، السيد جوزيف موتابوبا، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

منذ ٨ نيسان/أبريل الماضي، عندما حضرت في المجلس آخر مرة، وقع عدد من التطورات التي أثرت على بناء السلام في غينيا - بيساو، وخاصة اغتيال السيد باسيرو دابو، وهو مرشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة، والسيد هلدر بروينسا، عضو البرلمان ووزير الدفاع السابق. وتنضم التشكيلة المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام إلى المجلس والمنظمات الدولية الأخرى في الإدانة الشديدة لهذه الأعمال.

وكما هو معروف على نطاق واسع، فقد وقعت الاغتيالات بعد ثلاثة أشهر فحسب من عمليتي القتل الوحشيتين للرئيس خواو برناردو فييرا والجنرال تاغمي نا واي، وسبقتها فترات من الاضطراب السياسي والاعتداءات الجسدية على شخصيات عامة. ويشير تسلسل الأحداث إلى استمرار نمط استخدام العنف لتحقيق غايات سياسية ولتصفية حسابات قديمة. وإلى جانب أن هذا النمط يستوجب الشجب بقوة، فإنه يسفر عن نتائج عكسية، كما بينت الحقيقة المؤسفة خلال العقود الماضية. ولن تتمكن غينيا - بيساو من الخروج عن دوامة العنف والمضي قدما نحو توطيد السلام والتنمية إلا من خلال الدفاع عن سيادة القانون والنظام الدستوري. ولذلك، من الضروري إجراء تحقيق كامل وموثوق به في الاغتيالات التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه، ويجب دعمه.

وعلى الرغم من أن تلك الأحداث المأساوية تبعث على القلق، فإن مما يبعث على الاطمئنان أن الانتخابات الرئاسية ستجري في ٢٨ حزيران/يونيه، كما كان مقررا. ويجب بذل كل جهد ممكن للتأكد من أنها ستجرى في جو من الهدوء وأن العملية الانتخابية حرة ونزيهة وشفافة، وأن النتائج ستحترم.

إن إجراء الانتخابات على هذا النحو أمر بالغ الأهمية، ليس للمساعدة على تطبيع الحياة السياسية بضمان شرعية القيادة السياسية للبلد فحسب، بل وحتى يتسنى البدء في عملية مصالحة وطنية أيضا. والانتخابات المقبلة، إذا أجريت على نحو مناسب، قد تمهد الطريق لحوار حقيقي بين القوى السياسية الرئيسية وتفضي إلى بيئة مؤاتية لحل النزاعات بصورة سلمية وديمقراطية. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع ويدعم هذا المسعى، الضروري لبناء السلام.

كما أن تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية الخطيرة في البلد واعتماد استراتيجية طويلة الأجل لتنميته أمران ضروريان لبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن يتبنى المجتمع الدولي نهجا متكاملا لبناء السلام في غينيا – بيساو، لأن طرفي المعادلة السياسي والاقتصادي متعاضدان.

وقد أبرز عدم الاستقرار السياسي في غينيا – بيساو منذ آذار/مارس الحاجة إلى أن تضاعف التشكيلة القطرية المخصصة جهودها. ولم تتوقف جهودنا طوال تلك الفترة الصعبة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، زرت غينيا – بيساو للتشاور مع سلطات الحكومة، بما فيها الرئيس المؤقت ريمندو بيريرا، ورئيس الوزراء كارلوس غوميز الابن، ووزير الدفاع ارتور سيلفا. وتركزت محادثاتنا على دعم لجنة بناء السلام للانتخابات الرئاسية وعلى الحاجة الماسة لمتابعة إصلاح القطاع الأمني بهمة.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، شاركت في محادثات مائدة مستديرة عن إصلاح القطاع الأمني التي عقدت في باريا، الرأس الأخضر. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة لتعرض حكومة غينيا – بيساو خططها ومقترحاتها لإصلاح القطاع الأمني ولإجراء مناقشة مستفيضة مع الشركاء الدوليين. ومن الاعتبارات الأخرى، أشارت نتائج الاجتماع إلى الحاجة إلى تأسيس صندوق معاشات لأفراد الجيش الذين سيحالون إلى التقاعد ولكفالة تهيئة ظروف واقعية ومغرية في نفس الوقت لإدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. ويتوقع وضع خطة عمل قصيرة الأجل لتوجيه العمل في المستقبل.

وسيواصل الاجتماع المخصص لبلد بعينه انخراطه مع غينيا – بيساو من خلال تشجيع ودعم حوار وطني بشأن بناء السلام والمصالحة بعد الانتخابات. وبعد ذلك بفترة وجيزة، سيكون من المهم أن يشرك الاجتماع من جديد الأطراف الوطنية في معالجة الأولويات المحددة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، خاصة إصلاح القطاع الأمني، وتوظيف الشباب ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وأنوي أيضا إطلاق مناقشة في إطار الاجتماع المخصص لبلد بعينه بشأن توصية محتملة بشريحة ثانية من موارد صندوق بناء السلام ولمواصلة المشاورات في ما يتعلق بإمكانية عقد مؤتمر للمانحين في وقت لاحق من هذا العام. ولا تزال مواصلة الحوار مع المؤسسات المالية الدولية بالغة الأهمية. ونرحب بالموافقة الأخيرة على المذكرة الاستراتيجية المؤقتة للبنك الدولي، فضلا عن الموافقة على اعتماد خط ائتماني جديد للبلد.

ويتطلب نجاح بناء السلام في غينيا – بيساو وجودا أقوى وأكثر تماسكا للأمم المتحدة على الأرض. وذلك هو السبب في أن التوصيات التي يتضمنها تقرير الأمين العام (S/2009/302) المعني بتحويل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو إلى مكتب متكامل تستحق دعمنا الكامل. وتلك التوصيات جاءت في وقتها المناسب وتستند إلى أسس سليمة. إن منح مكتب الأمم المتحدة في غينيا – بيساو ولاية قوية، مع الموارد اللازمة هو أفضل قرار حكيم سياسيا وفعال ماليا من حيث التكلفة يمكن أن يتخذه مجلس الأمن والجمعية العامة اليوم دعما للبلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية. لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.